|  |
| --- |
| **المحور الخامس: مسار التحول الديمقراطي وخصائصه****The democratic transition process and its characteristics** |

تمر عملية التحول الديمقراطي بمراحل جوهرية تفضي في نهاية المسار إلى إقامة نظام ديمقراطي سليم، تتعزز فيه معايير الانفتاح والمشاركة والحرية والتنافس، وهي القيم السياسية الأصيلة في الفكر الديمقراطي منذ قرون، مع اختلاف صور تطبيقها من بلد إلى آخر. وقد شاعت الأبحاث الأكاديمية حول طرق التحول إلى الديمقراطية في ظل التحولات السلمية وغير السلمية داخل المجتمع، بين فاعلين ومؤسسات وبنى متعددة، يتحدد على إثرها مخرجات الانتقال إيجابية كانت أو سلبية. وقد احتكم أصحابها إلى التجارب العملية للدمقرطة عبر القارات المختلفة، وتزامنا مع كتابات هنتغتون حول موجات التحول الديمقراطي، **بوصفها تفسيرات علمية موضوعية قابلة للتعميم**، برغم الانتقادات التي وجهت إليه، بسبب عدم ثبات مسار التحول والتغيير في حالات محددة.

عموما، **تجري عملية التحول عبر مسار متواصل ongoing process** من الجهود المضنية والتضحيات الاجتماعية والسياسية، ومن خلال **تفاعلات مجتمعية عميقة** تمثلها **فئات المجتمع والنخب الحاكمة والمعارضة والمؤسسات المؤمنة بحتمية الانتقال من الأسوأ إلى الأفضل**، باعتبارها طبيعة التحول في المجتمعات البشرية منذ فجر التاريخ. وتكاد تتفق أغلب الدراسات على هذه المراحل الثلاث:

**1/ انهيار النظام السلطوي**: توصف هذه المرحلة بأنها **الفترة الانتقالية** بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات **بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول**، وتحديد قواعد اللعبة السياسية، الفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية.

وتبدأ هذه المرحلة مع بروز مؤشرات **هشاشة التسلطية** حيث ينشأ الصراع بداخله، فتنقسم النخبة السياسية بين **الإصلاحيين والمحافظين**، إلى جانب **التأثير المتعاظم لوعي المجتمع المدني واستقلاله وقوته الموازية**، فيترتب على ذلك **أزمة شرعية النظام التسلطي** ويفضي إلى زوال رموزه وممارساته ومواليه بحكم ضعف صورته وقاعدته الشعبية. كما يجب الانتباه إلى **أن انهياره قد لا يبشر بتدعيم أركان الديمقراطية بالضرورة**، بل تولد كيانات وعمليات صورية لممارسة الديمقراطية. ونستذكر هنا مساهمة **المفكر عزمي بشارة**استنادا إلى نموذج هنتنغتون في عملية **الإصلاح من أعلى** في الدمقرطة، متخذة شكل **الانفتاح السياسي** أو **اللبرلة**، حيث تستخدمها الدول السلطوية، ولكنها سُرعان ما تنقلب عليها بخسارتها لسلطتها تدريجيًا، **بزيادة وعي المواطنين، ومطالبتهم بمزيد من الإصلاحات والصلاحيات**: إما المواجهة الصعبة والقمع ضد الشعب أو التفاوض معه على آليات تحقيق المطالب.

**2/ الانتقال الديمقراطي:** تمثل المدة الزمنية للانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، وتبدأ مظاهر التخلي عن الممارسة السلطوية، **كما يبدي أفراد المجتمع تجاوبا مع الخطوات العملية المتتالية لتطبيق قواعد الديمقراطية** (المشاركة والحرية ونمو المجتمع المدني والتعددية السياسية)، **ولكن هذا لا ينفي احتمال وقوع انتكاسات تهدد بالعودة إلى المرحلة السابقة من التسلط**، وبالتالي يجب أن تتبعها مرحلة تدعيم التحول وترسيخه، بحيث يمثل **طورا وسطا** يمثل **القطيعة مع نظام سلطوي** لتبني قواعد نظام يتجه نحو الديمقراطية، بحيث يتوسط **المرحلة التحضيرية** (السابقة) **ومرحلة الترسيخ الديمقراطي** (اللاحقة).

**3/ الترسيخ الديمقراطي**: وهي المرحلة التالية لحدوث التحول، وقوامها منع الارتداد في مسار التحول والعودة إلى التسلط. فاستكمال أسس الديمقراطية الاجرائية خلال مرحلة التحول لا يعني استقرار النظام السياسي، بل يوحي بوجود تحديات أمامه **لاستكمال الصرح الديمقراطي وتثبيت أركانه وتعميق ثقافته داخل المجتمع وفي أوساط النخب**، فجوهر هذه المرحلة هو **قبول الفاعلين السياسيين بشرعية المؤسسات الجديدة كافة**، وهنا يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة، ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي؛ أي **اتفاق أعضاء النخبة** حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى.

وهذه المرحلة كما يرى “**لورانس وايتهادLawrence Whitehad”** تتضمن **التزامات وتعهدات على قواعد اللعبة الديمقراطية أكثر من المؤسسات**، حيث يسود فيها الاعتقاد لدى الفاعلين السياسيين الرئيسيين **بعدم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة**، وبالتالي **يتحقق التماسك الديمقراطي بتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم**، وفي نفس الوقت **بناء مؤسسات جديدة تعزز القواعد الديمقراطية**، ويسود اعتقاد لدى القيادة السياسية والفاعلين السياسيين **بحتمية الديمقراطية من أجل استمرار النظام وبقاءه**، كما تقوم القوي المعارضة بطرح قضايا مهمة وتظهر هياكل جديدة،فتسود شفافية في الطرح، بالإضافة إلى الاهتمام **بنشر القيم والثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية.**

ويميز **صموئيل هنتغتون** بين **أربعة أنماط** رئيسة **للتحول الديمقراطي**، وهي:

**1-نمط التحول Transformation:** يعني أن قادة النظام غير الديمقراطي هم الذين يبادرون إلى عملية التحول، ويتطلب وجود قيادة لها ميول إصلاحية وجرأة على الشروع في عملية التحول إلى الديمقراطية. وفي هذا النمط تبرز إستراتيجيتين مختلفتين: الأولى هي **قيام قادة النظام بفرض التحول الديمقراطي**، وفي الثانية **ينتج التحول عن اتفاق بين قادة النظام غير الديمقراطي وبين المعارضة على أساس التخلي عن السلطة.**

**2-نمط الإحلال التحولي Transformational Replacement:**يحدث التحول حسب هذا النمط من خلال **اتفاق قادة النظام غير الديمقراطي** مع **قادة القوى المعارضة** على إ**نهاء هذا النظام والشروع في التحول الديمقراطي**. ويتطلب وجود نوع من التعادل في موارد القوة لكلا الطرفين.ويحدث التحول في هذا النوع عبر **حالات من الاحتجاج والقمع** قبل بلوغ الأطراف مرحلة التفاوض، وهي المرحلة التي تستلزم حصول كل من أقطاب الصراع على **نوع معين من الشرعية أمام الآخر**.

**3-نمط الإحلال Replacement:** يقصد بهذا النمط عملية التحول التي تنتج عن **صراعات عنيفة تجبر قادة النظام على التخلي عن السلطة كرها**، وتحدث عندما تتمكن **جماعات المعارضة** من الإمساك بدفة الأمور والقيام **بدور قيادي في عملية الإطاحة بالنظام**، وعادة ما يمر نموذج الإحلال بثلاث مراحل:

* نضال قوى المعارضة لتقويض النظام
* الانهيار الفعلي للنظام
* وضع خطط لعمليات البناء الديمقراطي، تضع في الحسبان إمكانية حدوث صراعات في المستقبل بين قوى المعارضة السابقة أو معها.

**4- التدخل الأجنبي Foreign Intervention**: خلافا للطرق السابقة للتحول الديمقراطي (داخلية المنشأ ونظمية الطراز وتفاعلية بين النخب) يبرز شكلا آخر متعلق **بالطرف الخارجي**؛ على غرار التدخل الأمريكي في العراق عام 2003بحجة تصدير الديمقراطية.

يحدد **دونكوارت روستوDunkwartRustow**في مقالته" التحول الديمقراطي نحو نموذج دينامي" **Transitions to Democracy : Toward a Dynamic Model** مجموعة من الأنماط/الطرق **roadsormodes** التي تتعرض فيها الحكومات إلى **تغيير النظام RegimeChange** في مسار انتقالها إلى **بناء الديمقراطية أو إعادة بنائها Building or re-building democracy** ، معتبرا أن هذه الطرق **تتشكل عبر مراحل زمنية** عديدة لتؤدي لاحقا إلى التحول الديمقراطي، وهي ثلاثة:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الانفتاح السياسي** | **Political****Liberalization****مرحلة ضعف النظام القديم وظهور جناح إصلاحي داخل النظام أو معارضة ديمقراطية خارجه. ثم شروع النظام الحاكم في تخفيف قبضته وتبني بعض الخطوات الانفتاحية.** |  |
| **الانتقال** | **Transition****مرحلة انتقالية تتعايش فيها مسارات متتالية ومستقلة؛ تآكل النظام السلطوي وتصدعه، في مقابل بروز مؤسسات ديمقراطية جديدة، كما يشوب الانتقال جو عال من الشكوك وعدم هضم المجتمع بعد للقواعد الديمقراطية.** |  |
| **الترسيخ** | **Consolidation****بعد الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية، تأتي مرحلة تعزيز الثقافة السياسية والمؤسسات الديمقراطية عموما.** |  |

**دينامية التحول عبر تحليل النظام الحاكم والمعارضة والقاعدة الشعبية:**يتدرج الانتقال من **نظام حكم الفرد** إلى **نظم الحكم الديمقراطي**عبر اتجاهات مختلفة **من داخل النظام وخارجه في حركية مركبة** قادرة على تفسير مخرجات التحول **عبر تحليل علمي وإمبريقية للتفاعلات والفاعلين معا؛**بحيث يتضمن الانتقال مراحل أهمها مرحلة **ضعف النظام القديم** وظهور **جناح إصلاحي داخل النظام** أو **معارضة**، ثم **الانفتاح السياسي** فتطور الانفتاح إلى **تحول**: **أولا؛ التحول من أعلى بقيادة الإصلاحيين داخل النظام**، ويتميز هذا النمط **باقتناع الحاكم نفسه** بعدم القدرة على **الاستمرار في الحكم بالطرق القديمة** أو **اقتناعه بالديمقراطية** أو **ظهور جناح إصلاحي داخل النخبة الحاكمة** وتبني بعض **خطوات الانفتاح** ثم **قيادة هذا القائد أو الجناح الإصلاحي مهمة الانتقال إلى الديمقراطية**.

وهنا تكون قوة أحزاب المعارضة محدودة مقارنة بقوة الإصلاحيين داخل النظام كما حدث في اسبانيا والبرازيل، ففي إسبانيا اعتمدت معادلة التغيير على ظهور جناح الإصلاحيين داخل النظام ووصولهم إلى الحكم (الملك خوان كارلوس) ورغبتهم في التغيير ومهاراتهم السياسية في إدارة الانتقال مع التعبئة الاجتماعية وتكتل قوى المجتمع المدني والمعارضة من أجل الانتقال واعتدال الخطاب السياسي لها تجاه الحكومة.

**ثانيا؛ التفاوض بين الإصلاحيين من داخل النظام والمعارضة من خارجه**، وهنا لا يستطيع النظام الإبقاء على هذه الحالة التي اعتاد عليها من قبل، كما لا يمتلك الجناح الإصلاحي داخل النظام القوة التي تمكنه من قيادة الانتقال ولا تكون لقوى المعارضة قوة تغيير النظام بمفردها، ولهذا **يتم الانتقال عن طريق شروع النظام في التفاوض مع قوى المعارضة المعتدلة**.

 وغالبا ما يتضمن الأمر **عدة مراحل** تبدأ من ضعف أسس شرعية النظام ومن ثم تبنيه بعض الخطوات الانفتاحية واستغلال قوى المعارضة هامش الانفتاح وقيامها بتوسيع قاعدتها الشعبية وتكثيف ضغوطها بهدف رئيس هو **تغيير النظام،** وعندما **يصل الطرفان إلى قناعة مفادها استحالة انتصار أحد الطرفين على الآخر، يبدأ التفاوض** أو ما يعرف **بالاتفاق أو التعاقد** حول الانتقال إلى الديمقراطية.

**ثالثا؛ الانتقال من أسفل تحت تأثير التظاهرات الشعبية وقوى المعارضة الديمقراطية،** يتم الانتقال بفعل تصاعد **الإضرابات والاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير** وظهور **قوى معارضة ديمقراطية** واستغلالها المساحة التي يوفرها الانفتاح **للضغوط على الحكام** للاستجابة لمطالب المعارضة، كما حدث في الفليبين وكوريا الجنوبية وأوكرانيا ونيكاراغوا وإندونيسيا وغيرها.

**وهنا غالبا ما تؤدي المعارضة الديمقراطية دورا محوريا في استغلال الانفتاح الناتج عن ضعف النظام ومواصلة الضغوط للوصول إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي**، وذلك عبر **ثلاث مهام إستراتيجية**، وهي: توسيع قاعدة المنادين بالديمقراطية والاتفاق على قواسم مشتركة بينهم ومحاولة توحيد المعارضة، ودفع الحكام إلى المزيد من التنازل وقبول توسيع الانفتاح وأيضا دفع القوى الدولية الداعمة للنظام إلى التخلي عن هذا الدعم ومساندة المطالب الديمقراطية أوعلى الأقل عدم الممانعة في الانتقال.

كما أن تعبئة المعارضة الديمقراطية للشارع كانت تتم بمهارة، **فكلما كانت التعبئة غير عنيفة، قويت المعارضة الديمقراطية وارتفعت تكلفة قمعها وتعززت احتمالات نجاحها**، كما حدث في كوريا والفليبين وفي بعض دول أوربا الشرقية، وهنا يتوجب على المعارضة الحفاظ على مساحة من الاستقلال عن النظام بالحفاظ على النقابات والأحزاب القائمة ومنظمات المجتمع المدني والعمل على كسب دعم أكبر من المناصرين للديمقراطية من فئات مختلفة كالصحفيين والمفكرين والطبقة الوسطى والطلاب والعمال، **فكلما اتسعت المساحة المتاحة للمعارضة، قلت المساحة التي يوجد فيها النظام.**وعلى المعارضة الديمقراطية العمل أيضا على **إيجاد بديل سياسي للنظام القائم**، فلم يكن المطلوب في معظم الحالات إنهاء النظام بأكمله، وإنما **الاتفاق على صيغة متفق عليها.**